

المرشحون لرئاسة الجزائر يوقعون ميثاقا أخلاقيا

وجوه سياسية قديمة تروّج لمشهد جديد يقطع مع ممارسات الماضي



مظلة المطالب المرفوعة

عقد معنوي بين المرشحين الخمسة، والشعب الجزائري الراغب في بناء دولة قانون ذات شرعية، وأنه سيلتزم كل الالتزام بما جاء في الميثاق الذي يدعو إلى أخلاقة العمل السياسي. وتوحي تصريحات المرشحين الخمسة بالتفائل حول مسار الاستحقاق الانتخابي والتأسيس لمرحلة جديدة في العمل السياسي والانتخابي، رغم أن الذين وقّعوا على الميثاق ينحدرون كلهم من طبقة سياسية مستهلكة ويبدون عاجزين عن إقناع الشارع بالانخراط في العملية الانتخابية، خاصة في ظل موجة الاحتجاجات المتصاعدة خلال الأيام الأخيرة.

واكد بن قريبة بأنه "سيلتزم أمام الشعب بحملة انتخابية نظيفة، بهدف بناء دولة القانون والنزاهة التي يحلم بها الجميع، وبان موعد رئاسيات 12 ديسمبر، سيكون تنافسيا باتم معنى الكلمة، ونحن متنافسون ولسنا أعداء وهنما بناء جزائر جديدة". ولفت إلى أنه "كمرشح راض إلى حد الآن على أداء عمل السلطة المستقلة للانتخابات مركزيا، ونأمل أن تتوسع على المستوى المحلي". وعبر تبون عن "سعادته واعتزازه بحضور توقيع ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية ووضع أول لبنة للجزائر المقبلة". في حين أكد ميهوبي على أن "ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية

وصرح بلعيد، للصحافيين، بأن "ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية جاء نتاجا لسنوات النضال التي دعا خلالها لأخلاق العمل السياسي في الجزائر، وأن جبهة المستقبل منذ تأسيسها في 2012، وهي تطالب بضرورة أخلاقة العمل السياسي الذي شهد تدهورا كبيرا منذ سنوات". أما المرشح علي بن فليس، فقد وصف ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية بـ"الشيء العظيم لبناء الجزائر الجديدة"، وأن السلطة الوطنية للانتخابات قامت بعمل كبير وميثاق الأخلاقيات دليل على ذلك.. سنناقش ببنا ومن يثق به الشعب سيكون رئيسا للجزائر".

إدارة تصويت لائق ومنصف وضمان طابعه السري"، والتصرف "على نحو يعزز نزاهة النظام الانتخابي". وأجمع المرشحون الخمسة للانتخابات عقب التوقيع، على أن الميثاق يمثل "خطوة إيجابية غير مسبوقه في تاريخ الانتخابات الرئاسية الجزائرية". والمرشحون الخمسة هم: المستقل عبدالمجيد تبون، ورئيس حزب طلائع الحريات علي بن فليس، والأمين العام بالنيابة للجمعية الوطنية الديمقراطي عز الدين ميهوبي، ورئيس جبهة المواطن في العملية الانتخابية والدفاع عن الحقوق الديمقراطية للجزائريين، فضلا عن ذلك يؤكد الميثاق على "بذل كل الجهود اللازمة قصد ضمان

تسعى الطبقة السياسية في الجزائر إلى تلميع صورتها من خلال الترويج لمرحلة سياسية جديدة في تاريخ البلاد، تقطع فيها النخب مع ممارسات الماضي وتقدم نفسها في صورة السلطة القريبة من المواطن والقادرة على كسب ثقته عن طريق الاستجابة لطلباته، ولاسيما مع تواصل الاحتجاجات الشعبية، وزيادة الشكوك في أن تفرز الانتخابات القادمة مشهدا سياسيا وواقعا يتطلع إليه الجزائريون.

صابر بلعيد

ناضلت لأجلها المعارضة السياسية سنوات طويلة.

وتسعى اللجنة من وراء الدفع بمراحل الاستحقاق الرئاسي إلى محطته الأخيرة، رغم ما يعترضها من شكوك وطعن في حيادها ونزاهتها، وقدرتها على ضمان حياد الإدارة والمؤسسات الرسمية، كما كان يجري في السابق، والتسويق عبر جمع المرشحين للتوقيع على ميثاق الأخلاقيات، إلى دخول المشهد السياسي في مرحلة جديدة يقطع مع ممارسات الماضي.

ويندرج الميثاق المذكور ضمن القانون الأساسي المتعلق بعمل السلطة، ويتحدث عن "ضرورة إعداد هذا الميثاق والعمل على ترقيته لدى جميع المعنيين بالمسار الانتخابي". ويتضمن "المبادئ التوجيهية والممارسات الخاصة، التي تشكل إطار السلوك الأخلاقي المنتظر من الفاعلين والأشخاص المشاركين في العملية الانتخابية، وتكريس قواعد الاحترام العميق والمستدام للمسار الديمقراطي، والامتثال للقوانين والنصوص التطبيقية التي تنظم قواعد الانتخابات والحملات الانتخابية".

وتشدد الوثيقة الموقعة على "احترام المبادئ الديمقراطية الأساسية من خلال حرية ممارسة الحقوق الديمقراطية دون ترويع، ولاسيما الحق في الترشيح والحق في التصويت وسريته وشفافية تمويل الحملات الانتخابية، واستقلالية وحياد المؤسسة المكلفة بالانتخابات والمصالح التابعة لها".

كما تلزم المعنيين بما أسمته ضوابط ومبادئ الانتخابات الحرة والنزيهة، والتقيد بالقوانين الانتخابية، والسعي لتعزيز ثقة المواطن في العملية الانتخابية والدفاع عن الحقوق الديمقراطية للجزائريين، فضلا عن ذلك يؤكد الميثاق على "بذل كل الجهود اللازمة قصد ضمان

الجزائر - تدفع السلطة الجزائرية بقوة في اتجاه تنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة قبل نهاية العام الجاري وتسعى لقطع الطريق على الحراك المناوئ لها في ظل اشتداد الاحتجاجات خلال الأيام الأخيرة، وأوحت اللجنة المستقلة للانتخابات بدخول المسار في مرحلته النهائية عبر توقيع المرشحين الخمسة لميثاق الأخلاقيات الممارسة الانتخابية، عشية انطلاق الحملة الدعائية بداية من الأحد.

الوثيقة تشدد على احترام المبادئ الديمقراطية الأساسية لاسيما الحق في الترشح وسرية التصويت وشفافية تمويل الحملات الانتخابية وحياد المؤسسة المكلفة بالانتخابات والمصالح التابعة لها

ووقع المرشحون الخمسة للانتخابات الرئاسية -المقررة في الثاني عشر من شهر ديسمبر القادم- السبت في مقر السلطة المستقلة للانتخابات، على ميثاق أخلاقيات الممارسة الانتخابية، في خطوة توحى بان الهيئة قد دخلت مرحلة تجسيد الاستحقاق الرئاسي، وان قطار الانتخابات الرئاسية لن يتوقف.

ويشكل الميثاق المذكور تحولا جديدا في مسار الاستحقاقات الانتخابية الجزائرية، وأحد مخرجات عمل وصلاحيات اللجنة المستحدثة منذ عدة أشهر، بغية إضفاء أجواء الشفافية والممارسة الديمقراطية في البلاد، وتلبية لواحد من المطالب التي

إطلاق سراح قطب الإعلام في تونس سامي الفهري

تونس - قرر القضاء التونسي إطلاق سراح قطب الإعلام سامي الفهري الموقوف منذ عشرة أيام في إطار تحقيق بشأن شبهات تتعلق بتبييض أموال وفساد في شركة مصادرة.

وقال الناطق الرسمي باسم القطب القضائي والمالي سفيان السليتي، السبت، إن القضاء "قرر الإبقاء على سامي الفهري بحالة سراح ليل الجمعة- السبت" لكنه "يبقى على ذمة التحقيق". وشمل قرار القضاء إطلاق سراح مسؤولين آخرين في الشركة طالبهم قرار التوقيف في الخامس من نوفمبر الحالي. وكان الممثل القانوني لوزارة المالية قد تقدم في مطلع العام 2019 بشكوى قضائية في حق الفهري تتعلق بشبهات فساد في شركة "ككتوس" للإنتاج السمعي البصري التي كانت ملكا لبلحسن الطرابلسي صهر الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي. ومنع القضاء الفهري، الذي كان شريكا في "ككتوس" ويملك حاليا قناة "الحوار التونسي" الخاصة، التي تلقى متابعه واسعة من قبل التونسيين، من السفر. وكان الفهري قد سجن لأكثر من سنة بين عامي 2012 و2013 لقضايا فساد أخرى تتعلق بشركة الإنتاج "ككتوس برو". وقد اتهم حينذاك بـ"التسبب في خسائر مالية للفترة التونسية العمومية" ووضعت حصته البالغة 51 بالمئة في "ككتوس" تحت إدارة متصرف قضائي.

وبعد أن عمل منتجا وشريكا لبلحسن الطرابلسي صهر بن علي الفار من العدالة، أسس الفهري في 2011 قناة "التونسية".

الدولة اليتيمة في جمهورية قيس سعيد

تغيير وبناء، وفي تلميح متكرر لمشروع حكم المجالس المحلية، وهي نظرة قانونية ضيقة تلخص كل الحلول اللازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها الديمقراطية الناشئة.

تاريخ الدولة ليس مجرد أرشيف كما أن القانون لا يلقي المقاربات السوسولوجية والثقافية ليس هناك من معنى وراء تحييد الدولة وعزلها عن إرثها الثقافي والتاريخي

مع أن هذا يتعارض مع التعليق المرجعي لجون جاك روسو في تعريفه لفكرة الديمقراطية المباشرة، حيث اعترف بأن الشعب يحتاج إلى أن يكون أفرادا من آلهة حتى يحكم نفسه بنفسه بصفة ديمقراطية وعادلة.

قد لا يفوت في هذا السياق استحضار المقطع الساخر لسلطة الأغا في مسرحية "غربة" للكاتب الراحل محمد الماغوط وسؤاله عن الدستور الذي أكله الحمار، في تلخيص رمزي لعلاقة الحاكمين بالذاتيات الجوفاء والمبررة لكل أشكال الطغيان في المنطقة العربية، مع ذلك فإن اعتبار الدستور لدى الشعوب المحررة، كحل سحري لكل مشكلات الفساد والبطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي والجهوي، أمر لا يقل بدوره سخريته عن الحمار أكل الدستور.

خدمة مصالح هذه الطبقة وهي النواة الأولى لوجود الدولة الحديثة في أوروبا. بل إن فقهاء المدرسة التقليدية في أوروبا يشددون على عناصر الجغرافيا واللغة والدين في ظهور الدساتير والدولة أو المجتمعات السياسية كما نعرفها اليوم في تلك القارة، من خلال ظهور وحدات بشرية متجانسة تتحدث لغة واحدة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتستند إلى إرث الديانة المسيحية. مثلا تتباهى الشعوب الإسكندنافية حتى اليوم بتاريخ أجادها من قبائل الفايكنغ ولا يحفظون عنهم سوى ماثرهم الثقافية وكل ما أنتجوه في سبيل نحت حضارة وهوية هذه الشعوب برغم حروب الاستيطان والإغارة والقرصنة التي طبعت تاريخ هذه القبائل خلال العصر الوسيط في أوروبا وعبر الحروب الصليبية في الشرق.

في تونس يقدم الرئيس القادم من مدارس القانون والدستور نفسه فوق الأحزاب، وهو أمر يديهي في منصب رئيس لكل التونسيين ورجل ساهر على تطبيق القانون. وهو ما فتي يذكر الجميع بمناسبة أو دونها بفصول الدستور وعلويته. لكن سعيد لم يعرج في خطاب التنصيب على أي من عناصر هوية الدولة ورموز الفكر والإصلاح والمؤسسين الأوائل. لا شيء من تاريخ الدولة.

فهل هي جمهورية ثالثة يتوجب أن تطبع بحقبة سعيد أم هي كما سماها "ثورة ثقافية" بمنهج القطع وإعمال المعاول على منوال ثورة ماوتسي تونغ. يصبح الأمر أكثر إثارة مع تقاطر الوفود الشعبية من المناطق الداخلية إلى القصر الرئاسي ودعوات سعيد المتكررة إلى بسط سلطة الشعب، بمنحه الأليات القانونية لفعل ما يطمح إليه من

بورقبية مؤسس دولة الاستقلال، من الواجهة التي تعود الزائرون لقصر قرطاج الرئاسي أن يلقوا من خلالها بتصريحاتهم إلى الصحافة والرأي العام وتلقها الكاميرات إلى الداخل والخارج. ليس هناك من معنى وراء تحييد الدولة وعزلها عن إرثها الثقافي والتاريخي. يرجع الفقهاء في أوروبا مثلا ومن بينهم أندري هوروي بروز الدساتير المكتوبة والمؤسسات الأولى للدولة الحديثة إلى صعود الطبقة البرجوازية في القرنين 16 و17 وسيطرتها على وسائل الإنتاج ومن ثم بداية ظهور هيكل جديدة قادرة على

وتمثل جزءا من واقعهم وحياتهم، فالدولة في تقدير عالم الاجتماع دوركايم لا تعود أن تكون سوى تجسيد للتمثلات الجمعية وتصور سياسي لما ينبغي أن يكون عليه الواقع. وتاريخ الدولة ليس مجرد أرشيف كما أن القانون لا يلقي المقاربات السوسولوجية والثقافية وحتى علوم الاتصال عند ممارسة السلطة. إذ مثلا ليس هناك من تفسير يدفع الرئيس الظاهرة في تونس، قيس سعيد، إلى القفز على الرموز التاريخية للدولة، سفينة علبسة والقائد العسكري القرطاجني حنبعل والزعيم الراحل

طارق القيزاني صحافي تونسي

الرئيس منصب سياسي بامتياز وليس بالضرورة أن يكون جامعا باق معارف القانون والدستور. وكذلك الدولة ليست مجرد إقليم ومجموعة بشرية وسلطة سياسية تبسط سيادتها على رقعة من الأرض. لا تنسف المقومات القانونية لكيان الدولة أو اختصاصات السلطة السياسية، التراكمات التاريخية والثقافية التي تصنع هوية الشعوب

